S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2742
7 April 1987

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والاربعين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد تسفيتكوف (بلغاريا)

الاعضاء : اتحاد الجمهوريا الاشتراكية السوفياتية — السيد تيمربايف
الارجنتين — السيد ديلبيتش
المانيا (جمهورية - الاتحادية) — السيد لاوتنشلافر
الامارات العربية المتحدة — السيد الكندي
ايطاليا — السيد بوتشي
زامبيا — السيد زوزي
الصين — السيد يومنفجيا
غانا — السيد غبيهو
فرنسا — السيد فوسو
فنزويلا — السيد بابون غارسيا
الكونغو — السيد أدوكي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية — السيد بيرتش
الولايات المتحدة الامريكية — السيد أوكون
اليابان — السيد أوكي

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . ويتبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

87-60341/A ٥٣٠٨ث

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٧ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لغابون لدى الامم المتحدة (S/18765)

رسالة مؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة (S/18769)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في جلستيه السابقتين بشأن هذا البند ، ادعو ممثلي افغانستان ، وانغولا ، وباكستان ، وبربادوس ، وبوركينا فاصو ، وبيرو ، وتركيا ، وتوغو ، وجامايكا ، والجزائر ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجنوب افريقيا ، وزمبابوي ، والسنغال ، وقطر ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، ومصر ، والمغرب ، والمكسيك ، وموزامبيق ، ونيكاراغوا ، والهند ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد دوست (افغانستان) والسيد دي فيغوريدو (انغولا) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيدة نيتا بارو (بربادوس) ، والسيد اويدراوغو (بوركينا فاصو) ، والسيد الزامورا (بيرو) ، والسيد تركمن (تركيا) ، والسيد كواسي (توغو) ، والسيد برنيت (جامايكا) ، والسيد جودي (الجزائر) ، والسيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد مانلي (جنوب افريقيا) ، والسيد مودينغي (زمبابوي) ، والسيد ساري (السنغال) ، والسيد الكواري (قطر) ، والسيد لابيرج (كندا) ، والسيد اوراماس اوليفا (كوبا) ، والسيد ابو الحسن (الكويت) ، والسيد بدوي (مصر) ، والسيد بنونه (المغرب) ، والسيد مويا بالنسيا (المكسيك) ، والسيد

سانتوس (موزامبيق) ، والآنسة استورغا غاديا (نيكاراغوا) ، والسيد داسغوبتا (الهند) ، والسيد بييتش (يوغوسلافيا) ، المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في الجلسة ٢٧٤٠ ادعو رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ووفد المجلس الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد زوزي (زامبيا) رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، واعضاء وفد المجلس المقعد المخصص لهم على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في الجلسة ٢٧٤٠ ادعو السيد فوريراب الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد فوريراب المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اود ان ابلغ اعضاء المجلس بانني تلقيت رسائل من ممثلي بنغلاديش وتونس وصري لانكا والسودان وغابون وفييت نام ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول اعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد محي الدين (بنغلاديش) ، والسيد مستيري (تونس) ، والسيد ويجيوردانى (صري لانكا) ، والسيد عبدون (السودان) ، والسيد بيفوت (غابون) ، والسيد بوي شوان نات (فييت نام) ، والسيد فاربا (نيجيريا) ، المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ان ابلغ اعضاء مجلس الامن بانني تلقيت رسالة مؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري فيما يلي نصها :

"يشرفني أن اطلب من مجلس الامن أن يسمح لي ، استنادا الى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، أن اشترك بصفتي رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في نظر المجلس في البند المعنون 'الحالة في ناميبيا'" .

في مناسبات سابقة وجه مجلس الامن الدعوة الى ممثلي أجهزة أخرى من أجهزة الامم المتحدة فيما يتصل بالنظر في المسائل المدرجة على جدول اعماله . وجريا على الممارسة السابقة في هذا الشأن ، اقترح ان يوجه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول اعماله .

المتكلمة الاولى هي ممثلة نيكاراغوا . وادعوها الى ان تشغل مقعدا على طاولة المجلس والى ان تدلي ببيانها .

الآنسة استورغا غاديا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

السيد الرئيس ، اهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة هذه الهيئة لشهر نيسان/ابريل . ان مهارتكم وخبرتكم هما ضمان لنجاح أعمالنا . واهنئ أيضا زميلنا من امريكا اللاتينية السفير مارسيللو ديلبيتش ممثل جمهورية الارجنتين الشقيقة ، الذي ادار اعمال المجلس بحكمته المعهودة خلال الشهر الماضي .

طوال مسار الحضارة العصيب أوضح الجنس البشري قدرته على البقاء بتقديم تضحيات كبرى . تغلب على انظمة مختلفة وفترات مأساوية في تاريخه . مع ذلك ، ففي جنوب افريقيا وناميبيا يبدو مسار التاريخ وكأنه قد توقف . ان الامر ليس فقط ان الحضارة والعدالة والديمقراطية والمساواة لم تدخل الى تلك البلاد ، بل وأن جنوب افريقيا أصبحت في واقع الامر آخر معقل لما لا يزال يعد اكثر فترات تاريخ البشرية خزيا . لذا نجد في جنوب افريقيا وفي ناميبيا خلال نفس الفترة من التاريخ كل شيء ابتداء من العبودية والاقطاع والاستعمار والفاشية والاستعمار الجديد والفصل العنصري ، بل والامبريالية . ومن ناحية اخرى ، فان فصول البسالة والشجاعة

والمقاومة قد كتبت ايضا في كفاح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا من اجل تحرير نفسيهما من الظلم ولكسب حقوقهما غير القابلة للتصرف .

إن اصل سياسة جنوب افريقيا تجاه ناميبيا يرجع الى الاحتلال العسكري الذي بدأته عام ١٩١٥ لما كان يسمى حينئذ افريقيا الجنوبية الغربية الالمانية . واعطى مؤتمر فرساى لعام ١٩١٩ الى جنوب افريقيا حق الانتداب على ناميبيا . وبعد ذلك بسنتين قال الجنرال سموتس ، رئيس الوزراء في ذلك الوقت ما يلي :

"ان الانتداب على افريقيا الجنوبية الغربية ليس سوى ضم يعطينا سيادة كبيرة بحيث اننا لسنا بحاجة الى ان نطلب شيئا اكثر".

وفي عام ١٩٦٤ نفذت جنوب افريقيا التوصيات الصادرة عن لجنة اديندال المشؤومة وبدأت في سياسة تقسيم ناميبيا الى بانتوستانات .

وفي عام ١٩٧٠ ، اعلن مجلس الامن في قراره ٢٨٤ (١٩٧٠) ان احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي وأكدت هذا مجددا محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧١ . وبعد ذلك بستة عشر عاما ، ورغم صدور القرار ٣٤٥ (١٩٧٨) ، واصلت جنوب افريقيا وحلفاؤها الاقوياء اغتصاب الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا .

وطوال تلك الفترة كلها ، عرقل كفاح الشعب الناميبي والمجتمع الدولي ، لتحرير الاقليم ، إصرار جنوب افريقيا وحلفاؤها المتفطرس على إدامة الاستعمار . وينبغي عدم السماح لهذا الوضع الذي لا يمكن التسامح بشأنه بأن يستمر .

إن نتائج احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا تتجاوز المعاناة التي يعجز عنها الوصف والتي يوقعها هذا الاستعمار الوحشي على شعب ناميبيا . فقد جعلت جنوب افريقيا ناميبيا معقل سياستها القائمة على زعزعة الاستقرار الاقليمي التي سماها بوتا "الاستراتيجية الكاملة" .

وعلى الرغم من ان ناميبيا كانت اقليما مستعمرا لجنوب افريقيا خلال السنوات السبعين الماضية ، وان بريتوريا قد تخلت عن تطلعها الاصلي الى ضم اقليم ناميبيا

بوصفه المقاطعة الخامسة لجنوب افريقيا . فإن استراتيجية جنوب افريقيا الحالية هي جعل ناميبيا ، ليس جزءا من سياستها الوطنية ، وانما جزءا من سياستها الاقليمية . فقد استخدمت جنوب افريقيا ناميبيا قاعدة لهجماتها الرامية الى زعزعة استقرار دول المواجهة .

ومنذ نهاية العقد الماضي ، وبصفة أهم منذ اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وادراكا لحقيقة ان أي حل استعماري جديد من نوع حل سميث - موزوريوا في روديسيا ، لم يعد قابلا للتطبيق في ناميبيا ، أنشأت جنوب افريقيا هيكلا عسكريا واقتصاديا لا يستهدف إدامة احتلال الاقليم فقط بل ويهدف أيضا الى زعزعة استقرار ناميبيا المستقلة في المستقبل . ان جنوب افريقيا تعتزم تحقيق زعزعة الاستقرار الاقليمي في الجنوب الافريقي كله ، مفترضة بطبيعة الحال ، ان استقلال ناميبيا سيتحقق قبل ان يتم القضاء على نظام الفصل العنصري .

في عام ١٩٨٠ انشأت جنوب افريقيا ما كان يعرف باسم "القوات الاقليمية لافريقيا الجنوبية الغربية" من أجل ابراز صورة مؤداها انه توجد في ناميبيا "قوة ناميبية مشروعة" لن تتأثر بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولم تكن تلك القوات ، المسماة بالقوات الاقليمية والتي شكلت من ناميبيين جندوا بالقوة إلا قوات احتلال ، نظمتها ودربتها وقادتها وموّلتها وأمدتها بالأسلحة قوات الدفاع في جنوب افريقيا . وتزعم جنوب افريقيا ان أفراد تلك "القوات الاقليمية" أصبحت الكونتراس الناميبية في المستقبل .

وتوجد أمثلة واضحة لعمليات مماثلة وهي قوات رينامو المرتزقة في موزامبيق ويونيتا في أنغولا ، التي تقوم بأنشطتها الارهابية ضد البلدان الشقيقة بتوجيه من بريتوريا وواشنطون .

وليس من قبيل المصادفة ان تشارك نيكاراغوا في هذه المناقشة . بل تأتي هذه المشاركة نتيجة لمبادئنا وتاريخ كفاحنا . ان تلك العملية التاريخية تعزز صلاتنا بالشعب الناميبي وبالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الشرعي الوحيد .

إن مناورات جنوب افريقيا من أجل الابقاء على استغلالها لناميبيا والسيطرة عليها قد أثرت على جميع جوانب المجتمع الناميبي . ففي ذلك الاقليم تستخدم نفس القوانين القبلية والقائمة على العزل العنصري التي يطبقها نظام الفصل العنصري في

جنوب افريقيا . والواقع ان هذه القوانين تطبق على نحو اسوأ في ناميبيا . وبالاضافة الى ذلك وعلى الرغم من ان دخول ومستويات معيشة البيض في جنوب افريقيا تزيد عشرة أمثال عن دخول السود ومستويات معيشتهم ، فإن هذا المعدل يبلغ في ناميبيا ، عشرين الى واحد .

لقد شوهت جنوب افريقيا أيضا الاقتصاد الناميبي وكيفته وفقا لاحتياجات المصالح الخارجية . إن هناك اليوم ما يزيد على ٣٠٠ شركة فرعية من الشركات الامريكية ، وشركات جنوب افريقيا والدول الغربية الاخرى تستغل بطريقة غير مشروعة وبلا رحمة المصادر الطبيعية لذلك البلد ، وتجني الارباح الطائلة وتغتصب ثروات سكانه الفقراء .

وبالمثل فإن جنوب افريقيا ، بغية إدامة سيطرتها على ناميبيا واستغلالها لثرواتها ، أقامت فيها في حزيران/يونيه ١٩٨٥ حكومة عميلة لخدمة بريتوريا ، وقد حظيت هذه الحكومة العميلة بإدانة وشجب المجتمع الدولي كله ، اللذين أعرب عنهما في القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) الصادر عن هذا المجلس . وفي جهد أخير حاولت جنوب افريقيا ان تعطي لتلك "الحكومة المؤقتة" ولاية مزعومة في الشؤون الخارجية وبالامن الداخلي .

وثمة مناورة أخرى لإدامة الظلم في ناميبيا تمثلت في مبدأ "الربط" المرفوض وهو من نتاج نفس الافكار التي صممت وقدمت سياسة "الارتباط البناء" .

وفيما يتعلق بالربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا فاسمحوا لي أن أوجه انتباه المجلس الى تقرير الامين العام المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ الذي يبين ان :

"الربط كشرط مسبق ، وهو الامر الذي يرجع الى عام ١٩٨٢ ، يشكل الآن العقبة الوحيدة أمام تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . وأنا لا أعترف بصحة الربط كشرط مسبق ، كما لا يمكنني أن أقبله كعذر لتأخير استقلال ناميبيا لاي فترة بعد ذلك . فوجود القوات الكوبية في أنغولا مسألة منفصلة ، ستتداولها الجهات المعنية بالامر مباشرة التي تتصرف في حدود اختصاصها السيادي" .

(S/18767 ، الفقرة ٣٣)

إن الاستغلال والاستعمار شران لهما أصل مشترك ولذلك فإن الكفاح من أجل استقلال ناميبيا يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالكفاح من أجل القضاء على الفصل العنصري .

ولا يساورنا أدنى شك في ان الشعب الناميبي سوف يتخلص من نير الاستعمار الذي تفرضه بريتوريا ، لقد قال الينازر توهاديليني الزعيم العمالي الناميبي ما يلي :

"إن الكفاح الذي نخوضه مع جنوب افريقيا كفاح غير متكافئ ، لقد رأيت قوة جنوب افريقيا ، ولكن كما قتل دواود جوليات لان الحق كان في جانبه ، سوف ننتصر نحن الناميبيين أيضا ، لان الحق في جانبنا" .

إن المجتمع الدولي ، عن طريق مجلس الامن يضطلع بواجب ، هو الاستجابة للكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا المقهور ، وذلك بفرض جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق من أجل انهاء عمليات القتل التي ترتكب ضد هذا الشعب والاسراع بتحقيق استقلاله الكامل .

وفي الوقت الذي يفرض فيه المجتمع الدولي الجزاءات على بريتوريا ، يجب عليه على سبيل الاستعجال ان يوسع نطاق التعاون الاقتصادي الثنائي مع بلدان خط المواجهة ، وان يزيد التعاون مع مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي . وبالمثل يجب على المجتمع الدولي ان يقدم دعمه الكامل للصندوق الافريقي لبلدان عدم الانحياز الذي انشئ مؤخرا والذي يتولى التنسيق له الآن رئيس وزراء الهند ، غاندي .

نود الآن ان نقتبس ما ذكر في عام ١٩٧١ في بيان لرابطة شباب سوابو ، والذي يعبر عن روح الكفاح لدى كل ناميبي ، والذي لا يزال صحيحا حتى الآن :

"اننا نعمل من أجل التضامن والحرية والعدالة ، وليس لدينا شيئا نخسره سوى معاناتنا" .

إننا نعرف ان المسألة مسألة وقت فحسب ، وسوف تنتصر سوابو في نهاية المطاف ، وكما قال ساندينو بطلنا الوطني ، "ان قضايانا عادلة ولهذا فسوف يكتب لها النصر" .

وفي زيارة أخيرة قام بها سام نغوما رئيس سوابو لنيكاراغوا ، منحته حكومة

نيكاراغوا وسام كارلوس فونسيكا ، وكان هذا تعبيرا عن اشادة شعب نيكاراغوا بالكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الناميبي والجهود التي لا تكل لنوغوما ولسوابو من أجل تحقيق الاستقلال وتقرير المصير والعدالة في ذلك الجزء من العالم ، كما كان هذا رمز لتضامننا الذي لا ينفصم مع شعب ناميبيا ومع سوابو ممثله الشرعي الوحيد .

إن العالم كله ينتظر بتلهف شديد التصويت الذي سيجرى في هذا المجلس . ونحن نتساءل ما اذا كان مجلس الامن سيفي بالتزاماته هذه المرة ، أم انه مرة أخرى سيجد نفسه مقيدا بحق النقض الذي يمارسه من يحاولون إدامة الظلم .

إن الجنس البشري كله يتساءل ما اذا كانت جنوب افريقيا ستستمر في تصرفها دون عقاب بتواطؤ بعض أعضاء هذا المجلس . كما يتساءل الجنس البشري كله هل تسود في نهاية الأمر مصالح الشركات عبر الوطنية أم مصالح الملايين من البشر البسطاء الذين يعتبر الانصاف مطلبهم الوحيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثلة نيكاراغوا على العبارات الرقيقة التي وجهتها الي .

المتكلم التالي هو سعادة السيد تسفاي تابسي رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد تادسي (اثيوبيا) : رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أود أن أعرب عن خالص تقديري لاتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الامن في نطاق نظره في الحالة الحرجة التي تواجه منظمتنا فيما يتعلق بناميبيا .

كما أود أن أعرب لكم سيدي الرئيس عن مدى سروري وارتياحي لرؤيتكم تترأسون المجلس بهذه المناسبة . وانني لعلى ثقة من أنكم بمهاراتكم الدبلوماسية المعروفة والتزامكم بقضية تصفية الاستعمار ستقودون مداولاتنا الى نتيجة ناجحة .

وكذا أود أن أسجل تقدير اللجنة الخاصة لسلفكم السفير ديلبيتش ممثل الارجنتين على الاسلوب الفعال الذي أدار به عمل المجلس أثناء شهر آذار/مارس الماضي .

ان سلسلة اجتماعات مجلس الامن هذه التي تعقد مباشرة في أعقاب نظر المجلس في مسألة ذات صلة وثيقة في شهر شباط/فبراير تبيِّن القلق المتزايد وشعور الإحباط العميق اللذين يتشاطرهما المجتمع الدولي ازاء التأخير المتطاول في اتخاذ الاجراءات الفعالة للقضاء على الحالة التي تهدد السلم والامن الدوليين على نحو خطير . واذ نجتمع اليوم هنا للتصدي لمسألة ناميبيا فان آفاق حل مقبول تبدو بعيدة كما كان الحال دائما بينما الحقوق الاساسية للملايين من الافريقيين في المنطقة لا تزال تنتهك دون عقاب .

ولا يزال النظام العنصري في جنوب افريقيا ، بدعم من حلفائه ، يبدي في عناد ازدراءه الواضح للامم المتحدة وهدف تحقيق استقلال ناميبيا في سياساته وأعماله . وتشير الادلة كافة الى أن نظام بريتوريا يخادع طوال الوقت في حين يتظاهر بالمشاركة في المفاوضات بحسن نية . ان الشعور بالعدالة يفرض وجوب عدم السماح لذلك بالاستمرار . ومن ثم ، فقد حان الوقت لوضع حد لتحدي النظام العنصري السافر للطموحات الحقيقية للشعب الناميبي ولتجاهله الواضح لارادة المجتمع الدولي .

وقد أولت لجنة الـ ٢٤ الخاصة أولوية قصوى للمسألة الهامة ، مسألة تصفية الاستعمار في ناميبيا مسترشدة بولايتها لضمان تمكين شعوب المناطق والبلدان المستعمَرة من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال . وموقف اللجنة الخاصة ازاء مسألة ناميبيا يرد في عبارات لا لبس فيها في عدد من المقررات التي اتخذتها بهذا الشأن ، وبشأن مسائل أخرى ذات صلة بالحالة في الجنوب الافريقي .

وبإيجاز تعتبر اللجنة الخاصة نظام الفصل العنصري في المقام الاول وقبل كل شيء مسؤولا عن خلق حالة تهدد السلم والامن الدوليين تهديدا جسيما . ان اللجنة الخاصة تدين بقوة استمرار جنوب افريقيا في عدم امتثالها لقرارات ومقررات الامم المتحدة وانتهاكها لها ، ولجوءها الوحشي الى أعمال التخريب وزعزعة الاستقرار الموجهة ضد الدول المجاورة ومكائدها المستمرة لاحباط تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

واللجنة الخاصة ترفض رفضا قاطعا كما تشجب كل المناورات التي تقوم بها جنوب افريقيا الرامية الى تحقيق استقلال زائف في ناميبيا عن طريق مخططات خادعة بما فيها اقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة التي تهدف الى ادامة هيمنة جنوب افريقيا واستغلالها . وفي هذا الصدد ، فان اللجنة الخاصة تدين ، وترفض سياسة "الربط" التي شجعت بوضوح نظام الفصل العنصري على تكثيف قمعه لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا .

ان اللجنة الخاصة لعلى يقين من أن أي حل سياسي للحالة الناميبية يجب أن يستند الى الانهاء الفوري وغير المشروط لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للمنطقة وانسحاب قواتها المسلحة وممارسة الشعب الناميبي الحرة دون قيود لحقه غير القابل

للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) . وتطالب اللجنة بالتنفيذ الفوري لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تعديل أو مطالب أو شروط مسبقة .

ونحن ندرك تماما أن مجلس الامن قد منع من الاضطلاع بمسؤولياته على نحو فعال بسبب التصويت السلبي من جانب عدد معين من الاعضاء الغربيين . ومؤخرا ، في شهر شباط/فبراير الماضي حين اجتمع المجلس لادانة سياسات نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا أُحبطت المطالبة بالجزاءات على نفس النحو ولنفس السبب . وتأمل اللجنة الخاصة أن يتمكن مجلس الامن أثناء سلسلة اجتماعاته الحالية من الاستجابة على نحو ايجابي للمطالبة الساحقة من المجتمع الدولي في هذا الصدد .

ويؤكد تحدي جنوب افريقيا المستمر لارادة المجتمع الدولي صحة موقف اللجنة الخاصة الذي يقوم على اقتناعها الراسخ بانه يتوجب على الامم المتحدة أن تفعل كل ما في وسعها لانهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . وفي حقيقة الامر ان كل ما حدث منذ اتخاذ مجلس الامن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يكشف عن سياسة ثابتة ومتعمدة متمثلة في الخداع والابطاء وبايجاز سياسة التدليس . وليس ثمة تقدم من أي نوع في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بينما يستمر نظام الاقلية في بريتوريا من ناحية أخرى في تدعيم وجوده غير الشرعي في ناميبيا .

وقد تم تجاهل المحاولات المتكررة الرامية الى اقامة ناميبيا مستقلة ومستقرة وديمقراطية ومتمتعة بالحكم الذاتي عن طريق ممارسة التعقل من خلال التفاوض على مستوى دولي ، والاسوأ من ذلك أن النظام العنصري سخر منها كما توضح أعمال العدوان المتكررة التي يقوم بها هذا النظام على الدول الافريقية المجاورة . ومن ثم فلا مجال لمزيد من المراوغة من جانب أي طرف في تطبيق الاجراءات الواردة في الفصل السابع من الميثاق . وفي الوقت نفسه يجب اتخاذ تدابير ، دونما ابطاء ، لتقديم جميع المساعدات الممكنة الى شعب ناميبيا المناضل تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وأود باسم أعضاء اللجنة الخاصة أن أعرب عن الأمل في أن يتمكن المجلس في هذه الجلسات من الاجماع على اعادة تأكيد التزامه القاطع بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وعزمه على ذلك التنفيذ وأن يطلب الى الأمين العام المضي قدما في اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية تنفيذا لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

أود قبل اختتام بياني أن أعرب عن عميق تقديري للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية لاتخاذها هذه المبادرة الهامة بالدعوة الى عقد هذه السلسلة من اجتماعات المجلس بشأن الحالة في ناميبيا .

وأود أن أعرب عن الأمل بأن تبرهن القرارات التي سيتخذها المجلس أثناء سلسلة الاجتماعات هذه على أنها عامل حاسم في استعادة شعب ناميبيا لكرامته الانسانية وحريته اللتين طال انكارهما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود باسم وفد زامبيا أن أزجي تهاني الصادقة اليكم سيدي الرئيس على توليكم منصب رئيس مجلس الامن . انكم تمثلون بلدا يلتزم التزاما راسخا لا باستقلال ناميبيا فحسب ، وانما بالقضاء التام على نظام الفصل العنصري الآثم أيضا ، والقضاء على الاستعمار في كافة صوره وأشكاله . ونحن في وفد زامبيا واثقون من أن مداولاتنا بشأن هذا الموضوع الهام تحت قيادتكم الماهرة سوف تتوج بالنجاح .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بأخي وزميلي السفير مارسيللو ديليتش ممثل الارجنتين الاشادة التي يستحقها للطريقة القديرة التي اضطلع بها بعمل المجلس أثناء شهر آذار/مارس المنصرم . ان التزامه الشخصي والتزام بلده بتحرير ناميبيا مصدر الهام كبير لوفدي . ولا يسعنا الا أن نشيد به لقاء جهوده الدؤوبة .

لقد حدا بنا ايماننا العميق بالامم المتحدة وبمجلس الامن على نحو خاص الذي ارتأى الآباء المؤسسون لمنظمتنا بحكمتهم أن ينيطوا به المسؤولية الاساسية لصون السلم والامن الدوليين أن نلتمس مرة أخرى العدالة والانصاف من هذه الهيئة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا الذي عوق منذ وقت طويل . وقد أعرب أمين العلاقات الخارجية للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) السيد بن غوريراب في بيانه الهام الملهم والمسهب أمام المجلس ، في جملة أمور ، عن تطلعات سوابو من هذه السلسلة من الاجتماعات . وهي تطلعات تقوم على أساس ايمان سوابو بمجلس الامن بوصفه الحكم الوحيد بشأن هذه المسألة العويصة .

لقد اتسمت قضية ناميبيا عبر العقود بوفرة الكلام فيها - بل والافراط في الكلام - من جانب اللجان والنداءات والاحكام والقرارات المحبطة . ولا أعرف مثيلا في التاريخ لسرقة واغتصاب جزء كبير من أية قارة . ولن نجد في أي مكان منذ بدأت الامم

في مشاورة بعضها بعضا ، شيئا يماثل تحدي جنوب افريقيا للعالم . وليس ثمة رفض مماثل لاية قرارات صادرة عن الامم المتحدة . وليس هناك من رفض يماثل رفض قرار صادر عن محكمة العدل الدولية . واليوم وبعد مرور ٢١ سنة على انهاء الجمعية العامة لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأمرها بانسحابها منها نجتمع لنناقش مسالة ناميبيا .

ألا يمثل هذا حالة غير عادية تماما ؟ سيُغفر لنا لو ارتأينا أنه على الرغم من كافة الوسائل المتحضرة ، والتوصيات ، والنداءات لم يحدث شيء وأن مداولاتنا وعباراتنا في مجلس الامن لا طائل منها . ربما يتوجب علينا جميعا أن نعود الى ديارنا . يجب أن نسأل أنفسنا بجدية ماذا نفعل هنا ؟ يمكننا أن نقول المزيد ، وأن نكتب أكثر . مزيد من القرارات ومزيد من المناقشات ، ومزيد من تعميم الاوراق : أليس هذا بحق عرضا أمينا للحالة ؟

أعتذر لانني في حالة يأس . فانا كشاب أعجبت بشعار حاولت أن أبقيه في واجهة مخيلتي : "ليس ثمة مشاكل دون حلول" .

اننا جميعا نعرف المشكلة . ولكن مَن بيننا اليوم من يمكنه أن يقف ويقدم حلا ؟ وأنا أعني "بالحل" حالة ترغم فيها جنوب افريقيا على مغادرة ناميبيا ، ويرث بها شعب ناميبيا حقه المتأصل للتحكم بمصير أرضه . وأي شيء يقصر عن ذلك ليس حلا على الاطلاق ، بل يمكن أن يكون فكرة ، أو توصية ، أو فكرة تجدر متابعتها أو محاولة كسب التأييد لها .

يجب القضاء على التشدد ، والتعصب ، والعناد والجشع . ولا يمكننا أن نشرف على القرن الحادي والعشرين ونحن لا نزال نناقش هذه القضية . يجب علينا في المستقبل القريب ، لا في مستقبل أولادنا نحسب ، أن نضع حدا لهذه المهزلة الدولية .

ثمة فصل محزن يتعلق بجهود الامم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا يكمن في عجزنا عن تنفيذ خطة استقلال ناميبيا المقبولة عالميا والواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومنذ عام ١٩٧٨ فان تلك الخطة التي جاءت بمبادرة من خمسة بلدان غربية

رئيسية هي جمهورية المانيا الاتحادية ، وفرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، لم تنفذ ، فتبدد أي أمل باق في أية تسوية مبكرة لمسالة ناميبيا . ومن غير المتصور أن تفشل تلك البلدان في الوفاء بوعودها الرسمية بالوصول بناميبيا الى الحرية والاستقلال . ونحن نُحملها كامل المسؤولية عن التعاسة والمعاناة المستعصية على الوصف التي يتحملها الناميبيون في ظل احتلال نظام جنوب افريقيا العنصري الوحشي والقاسي . ولم تُخيب هذه البلدان آمال شعب ناميبيا فحسب ولكنها خيبت آمال المجتمع الدولي بأكمله . وهذا في حقيقة الأمر يمثل خيانة للثقة الغالية لشعب ناميبيا والأمم المتحدة .

أود أن أكرر من جديد أن ناميبيا مسالة انهاء استعمار ، ومن ثم لا ينبغي النظر اليها من منظور التنافس بين الشرق والغرب . ان مسالة الربط التي أدخلتها الولايات المتحدة ولاتزال تصر عليها كل من الولايات المتحدة وجنوب افريقيا هي اسلوب تشتيتي رفضته الجمعية العامة رفضا قاطعا .

ان طفلا ولد في اليوم الذي أنهت فيه الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا يبلغ من العمر هذا العام ٢١ سنة . ويمكن أن يشوّه هو ووالده . وإذ أقول هذا أشعر بالغضب لأنه أثناء مراحل نمو ذلك الطفل وطأ جيش معاد باقدامه على ما يقرب من ملايين الأمتار المربعة من الأرض التي ليس له الحق في أن يحتلها لأنها ليست ملكا له .

وقد يتساءل المرء ، لماذا يستمر هذا الاغتصاب للاراضي ؟ على مر التاريخ استخدمت الدول المحتلة شتى الاعذار للاستيلاء على أراض لا تمتلكها . فقد قال هتلر بفكرة "المجال الحيوي" . وكان نابليون يدعي أنه يرسي دعائم الوحدة والسلم والقانون . وقد زعمت الدول المتروبولية التي أقامت الامبراطوريات انها عملت على نشر المدنية في الاراضي المحتلة . وقد يتساءل المرء ويقول ما هو تبرير جنوب افريقيا لاحتلالها غير المشروع لناميبيا ؟ انني أود أن أسمع ذلك .

بيد أننا جميعا نعرف السبب . فناميبيا إحدى اغنى البلدان في افريقيا . ومع ذلك فان معظم الناميبيين يعيشون حالة من الفقر المدقع . إن جنوب افريقيا والمصالح الاقتصادية الخارجية قد استغلت بصورة منتظمة الموارد الطبيعية الخصبة للبلد ولم تترك لناميبيا نفسها إلاّ نزرا .

وكما نعرف فان ثروة ناميبيا تقوم على رواسب وفيرة من الماس وخام اليورانيوم والمعادن الخسيسة والنحاس والرصاص والليثيوم والبيريت والقصدير والفضة والزنك . وتمتلك قطاع التعدين شركات تابعة لجنوب افريقيا وشركات عبر وطنية غربية وخليط من الشركات الحكومية التابعة لجنوب افريقيا بالاشتراك مع شركات عبر وطنية غربية . وجميعنا نتكلم عن مناجم ماس تملكها شركة "دي بيرز" التي هي جزء من شركة جنوب افريقيا الانجلوامريكية . كما اننا نتكلم أيضا عن شركة "روصنغ يورونيوم" التي تمتلكها جزئيا شركة "ريو تينتو زينك" التابعة للمملكة المتحدة وتمتلك اسهما فيها شركات فرنسية والمانية غربية وكندية وجنوب افريقية . ونتكلم كذلك عن شركة "تسوميب" التي تمتلكها شركة "غولد فيلد" التابعة لجنوب افريقيا وشركة "نيومونت" للتعدين التابعة للولايات المتحدة وشركتا "سيلكشين ترست" و "بريتش بتروليوم" للمعادن التابعتان للمملكة المتحدة وشركات أخرى تابعة لجنوب افريقيا . هذا هو ما نتحدث عنه .

وتشكل المعادن ما نسبته ٨٥ في المائة من مجموع صادرات ناميبيا ، كما أن ١٠٠ في المائة تقريبا من إنتاج المعادن يصدّر الى خارج البلاد . إلا أنه على الرغم

من الاهمية الحاسمة لصناعة التعدين بالنسبة الى الاقتصاد فان غالبية الناميبيين الفقراء لا يحصلون على أي مزايا أو فوائد من هذه الثروة الطبيعية ؛ ومعظم أفراد القوى العاملة ليسوا من الناميبيين ويبلغ مجموع أجور العمال الناميبيين والمهاجرين السود المستوردين من خارج البلاد حوالي ١٠ في المائة من الثروة المنتجة . ويبلغ الفرق التفاضلي بين أجور البيض بالمقارنة بأجور السود ٥ الى ١ .

وهكذا فانه يمكننا أن نفند أي زعم يقول بأن تنمية الصناعات الرئيسية قد تعود بالفائدة على السكان المحليين . وتتضمن المنطقة البحرية القريبة من ساحل ناميبيا مجموعة متنوعة واسعة من الحياة البحرية ، وقد كانت الأسماك قبل الاحتلال توفر مصدرا قيّما للبروتين في المجتمعات الساحلية ، أما الآن فان حصيلة الصيد في هذه المياه تصدر في المقام الأول الى جنوب افريقيا التي تكفل وصولها بطريقة تفضيلية الى السوق . ويتولى ادارة صناعة صيد الأسماك رجال أعمال بيض بينما يقوم بالأعمال العادية فيها أطقم أفراد من السود . وتمتلك ست شركات تابعة لجنوب افريقيا ، ويقع مقرها أساسا في خليج والفيس ، صناعة التجهيز الأولي والتعليب واستخراج الزيت واللحوم . ويجري استغلال معظم صناعة منتجات المنطقة القريبة من الساحل دون أي فائدة لناميبيا ولا للناميبيين بالتأكيد . وما برحت ناميبيا ، بدون حكومتها الوطنية ، غير قادرة على اقامة منطقة اقتصادية خالصة تابعة لها ومعترف بها دوليا . وهكذا تأتي سفن المصانع وتروح كيفما شاء لها . وهكذا تذهب مزايا الصناعات البرية والمائية الى كل مكان في العالم دون أن يجني منها الناميبيون الفقراء شيئا .

وتكرر هذه الحالة نفسها في القطاع الزراعي . فلم يؤد الاستيلاء على الاراضي الى المستويات المتدنية التي يعيش عليها السود في قطاع الزراعة فحسب وانما أرغم أيضا آلافا من السود الفقراء على العمل كأجراء في مصانع البيض .

لقد ذكرت توا مسألة الاستيلاء على الاراضي . وقد قرأت مؤخرا مقتطفا لأحد الناميبيين فيما يلي نصه :

"عندما ضاعت أراضينا ضاعت حقوقنا وأسلوب حياة عائلاتنا واستقلالنا وثقافتنا" .

وقد رغبت السلطات الاستعمارية والالمان قبل عام ١٩١٥ وكذلك جنوب افريقيا في السيطرة على ناميبيا من أجل الحصول على المعادن واقامة مزارع للمستوطنين البيض وتمثل الصحراء ما يربو على ثلث سطح اليابسة في البلد وقد خصص غالبية هذه الارض الجدباء لما يسمى بالاوطان . وهذا تكرار لما هو قائم في جنوب افريقيا .

وهكذا فان الناميبيين لا يجنون شيئا فيما يتعلق بالارض والعمل . فبماذا عاد هذا الاغتصاب على الناميبيين في قطاعي الخدمات الاجتماعية ورعاية الافراد ، وهما جوهر أي حكومة جيدة ؟ أما في قطاع التعليم فتبلغ نسبة الامية حوالي ٦٠ في المائة . والتعليم ليس الزاميا للاطفال السود كما هو الحال بالنسبة للاطفال البيض . وتبلغ نسبة الانفاق على كل من البيض والسود ٥ الى ١ .

وفي قطاع الصحة تبلغ نسبة الوفيات بين الاطفال الرضع السود في ناميبيا أعلى معدل لها في افريقيا . فاحتمال موت الطفل الاسود في فترة الرضاعة يبلغ سبعة أمثاله بالمقارنة بالاطفال البيض . فهل نحتاج اذن الى أن نعرف أو نقول ما هو أكثر من ذلك؟ فالفصل العنصري يتجلى في كل مكان ، في الامدادات الصحية وفي المستشفيات وفي المستوصفات وفي صفوف الموظفين وفي الاموال . كما أن ناميبيا محتلة بصفة دائمة ولا اعتراض على المزاعم القائلة بأنها تستخدم كقاعدة لغزو انغولا . ويرى وفدي أن استمرار احتلال ناميبيا يمثل سرقة منهجية لحق الشعب الناميبي المتأصل . لقد احتفلت شركات التعدين الاجنبية منذ قليل بالذكرى الخمسين لانشائها بينما لا يوجد لدى الناميبيين الكادحين الكادين والمضطهدين أي شيء يحتفلون به . لقد تعرضوا للحرمان والتمييز لفترة أطول مما ينبغي . لقد كانت هذه السنوات سنوات استغلال عن طريق الاسراف في التعدين وسنوات اضطهاد للشعب الناميبي .

بالله عليكم الى متى سيستمر هذا . ان الامم المتحدة ومجلس الامن يضطلعان بواجب مقدس الا وهو انهاء هذا الشر في أقرب موعد ممكن وبلدي مثله مثل بلدكم ملتزم بهذه المهمة النبيلة .

ولكن كيف سنمضي في هذه المهمة لقد عرفنا من قبل رأي جنوب افريقيا في الامم المتحدة وقراراتها . كما أن الحوار أو ما يسمى بالحوار البنّاء لم يؤد الى أي تغييرات في نظام الفصل العنصري . بل على النقيض من ذلك فقد أدى الحوار الى ترسيخ احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . ماذا بقي لنا الآن ؟ وما هي الخيارات المتبقية ؟ هل هناك عضو في الامم المتحدة يمكنه أن يرد ردا سلبيا على الجزاءات بحجة انها ستقوض فرص الحوار ؟ واذا كان هناك مثل هذا العضو فانني اتساءل باسم بلدي عن القيمة الحقيقية للتضامن في اطار الامم المتحدة . وهل نحن نتكلم بصوت واحد ؟ وهل يمكننا أن نتعايش معا في الوقت الذي يرفض فيه عضو أو أكثر قبول حقيقة هذا الشر الذي لن يزول بمجرد تعليق الامل على اقناع جنوب افريقيا بالجلاء عن ناميبيا ؟

يقال لنا أحيانا إن الجزاءات ستكون غير فعّالة ولكن اذا كان الامر كذلك لماذا حاولت جنوب افريقيا اقناع اصدقائها بمعارضة هذه الجزاءات ؟ والحقيقة هي أن الجزاءات اذا طبقت من غير صدق نية تماما فلن تفلح . ونعرف الآن ان الجزاءات التي فرضت على نظام سميث لم تنجح إلّا جزئيا لان ما كان يسمى بروديسيا في ذلك الحين كان يعتمد على جنوب افريقيا . والواقع أن جنوب افريقيا قد طبقت بنجاح الجزاءات ضد جيرانها الذين لا تروق لها حكوماتهم .

ويقال لنا مرة أخرى ان الجزاءات ستضر بنفس الشعب الذي نحاول مساعدته . وهذا كما نعلم نهج متغطرس . وان الرأي الافريقي العام ، باستثناء شخصيات مثل مانفزستو وبرشوليزي ، لا يزال يطالب بالجزاءات . والقول بأن الجزاءات ستضر بدول خط المواجهة أمر ينطوي على غطرسة أيضا . فان دول خط المواجهة قد عادت بالفعل من اضرار اقتصادية تزيد على ٨ بلايين دولار . وقد أودت الحرب غير المعلنة بحياة ١٠٠ ٠٠٠ شخص وحولت ١٠٠ ٠٠٠ آخرين الى لاجئين . وهذه الفكرة في العالم الغربي القائلة بأن الجزاءات ستؤدي الى البطالة مبالغ فيها أيضا . لقد تنوقلت الارقام ولكن معاهد البحوث والعلوم قد كذبتها ونحن نعرف أن الارقام المقدمة لتأييد الحجة يقدمها في معظم الاحيان رجال صناعة يقومون بالاستثمار أيضا في جنوب افريقيا .

ويمكن لنا المضي في تحطيم هذه الحجج . ويقال لنا أيضا أن الجزاءات ستدفع بالافريكان البيض الى معسكرهم ولكن الامر ليس بالضرورة كذلك . فان اتفاق غلينغلز ينص على تغييرات في موقفهم ازاء الالعاب الرياضية غير العنصرية وان كانت هذه التغييرات سطحية . وان الإجراء المحدود الذي اتخذته مصارف الولايات المتحدة قد أدى الى ثورة من النشاط . ولا يمكن أن يكون هذا رد فعل حكومة تتقهقر الى معسكرها . وليست هناك حكومة تود أن تنتحر حتى وان كانت حكومة النظام العنصري لجنوب افريقيا . وعندما يطبق الضغط الحقيقي ، سوف تخنع جنوب افريقيا . وعندئذ تأتي الى طاولة المفاوضات .

وأخيرا ، نتعرض دائما لدعاية تقول ان الجزاءات ستزيد من العنف . وعلى النقيض من ذلك ، فان عدم تدخل المجتمع الدولي بفعالية الى جانب الحرية والعدالة هو الذي دفع بحركات التحرير الوطني الى اللجوء الى الكفاح المسلح ، وهكذا ، فاننا عندما نطلب من مجلس الامن أن يقدم تأييده الاجماعي الى مشروع القرار الخاص بفرض جزاءات الزامية شاملة ، فاننا مقتنعون بأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي الى نتائج بطريق سلمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل توغو . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد كواسي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، التجربة والرصانة والحنكة الدبلوماسية والحكمة السياسية ، تلك خصال تتمتعون بها وتضمن لنا ، خلال هذا الشهر ، أن يسود الوئام والفعالية والنجاح في أعمال هذا المجلس .

بهذه الكلمات البسيطة للغاية ، ولكن المفعمة بالثقة يود وفدي أن يعبر لكم ، سيدي الرئيس ، عن مدى سعادته اذ يراكم تترأسون هذه الدورة لمجلس الامن المكرسة مرة أخرى للجنوب الافريقي ، وخصوصا ان إسهام بلادكم في قضية السلم وحرية الشعوب أمر يحظى بالتقدير .

وأود أن أهنئكم بحرارة وفي نفس الوقت أود أن أحيي باخلاص سلفكم السيد ديليبتش ممثل الارجنتين للطريقة الرصينة والقديرة التي قاد بها أعمال مجلس الامن خلال الشهر الماضي .

وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لكم ولاعضاء مجلس الامن الآخرين لتفضلكم بدعوتي للمشاركة في مناقشة هذه المسألة التي ستضفي تسويتها كل الاهمية دون شك على منظمتنا في مجال إنهاء الاستعمار .

ان مسألة ناميبيا جانب واحد من الحالة الخطيرة والمتفجرة التي تتطور في الجنوب الافريقي وتجعل من سياسة الفصل العنصري تهديدا خطيرا للسلم والامن في المنطقة وفي العالم بأسره .

ويعرف أعضاء مجلس الامن جيدا هذه الحالة ، ومن ثم فلسنا في حاجة الى وصفها على نحو تفصيلي . وأرجو أن تغفروا لنا اذا ذكرنا باختصار بعض الحقائق .

أولا ، ان الحالة الاستعمارية في ناميبيا ليست في حاجة الى برهان . فان الشعب الناميبي قد طرد من أرضه وحرم من حقوقه السياسية ويخضع منذ سبعين سنة

لتمييز منهجي في مجالات التعليم والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية والعمالة وفي كل مجالات حياته . وتنهب موارده الطبيعية بلا رحمة المصالح الاقتصادية الاجنبية . ويقع كل يوم ضحية لأعمال القمع والاضطهاد .

وقد حولت بريتوريا البلاد الى ثكنة عسكرية ضخمة يرابط فيها جيش احتلال وشرطة ، لا يهدف الى ضرب نضال التحرير الوطني للشعب الناميبي فحسب ولكنه يقوم أيضا بأعمال زعزعة الاستقرار والعدوان على الدول المستقلة المجاورة . ومن ثم ، تتوفر في ناميبيا الظروف اللازمة لقيام نظام فاشي وإرهابي تتبناه الدولة .

وقد أصبح واضحا بالنسبة لكل الذين يحرصون على السلم والعدالة والكرامة الانسانية انه لا يمكن أن تستمر هذه الحالة القائمة على التوتر والصراع .

ان احتلال جنوب افريقيا لناميبيا يشكل إهانة لكل المبادئ التي تتمسك بها كل الشعوب المتحضرة والتي تسعى للدفاع عنها : وهي الحق في تقرير المصير ، والمساواة العنصرية ، والعدالة الاجتماعية وكل هذه أسس قامت عليها منظمتنا . وان قادة جنوب افريقيا الذين يعملون على إطالة هذه الحالة المشينة والمأساوية قد قدموا الدليل الينا بأعمالهم على أنهم لا يأخذون متطلبات الاخلاقيات والقانون في الاعتبار .

وان الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، عندما تكلم في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، في المؤتمر الدولي لاستقلال ناميبيا ، أعلن :

"من المستحيل ألا نفهم مشاعر الإحباط العميق والاستنكار ونفاد الصبر التي يشعر بها شعب ناميبيا حين يتأمل التطور السياسي لإقليمه".

وأضاف الأمين العام في الدورة الاولى التي عقدها مجلس الامم المتحدة لناميبيا :

"ان تشبث جنوب افريقيا بموقفها أمام مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، منذ دورته الاولى التي انعقدت في ١٩٨٧ ، لا يمكن بأي شكل من الاشكال أن يضعف عزمنا . فان ناميبيا ذات أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة وهي موضوع يعتبر التزام المجتمع الدولي إزاءه التزاما كاملا ولا لبس فيه . ورغم مرور عقدين منذ أن أنهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على الاقليم ، ينبغي أن تدرك

جنوب افريقيا أن التطلعات المشروعة والعادلة لشعب الاقليم لا يمكن أن تبقى مقموعة دون تهديد خطير لمصالح جنوب افريقيا الخاصة على الامد الطويل وبالطبع لسلم واستقرار المنطقة بأسرها".

وقد أكدت الاجتماعات الاخيرة التي انعقدت في جميع أرجاء العالم قوة التأييد الدولي لصالح القضية الناميبية .

وان الاجتماع الحالي لمجلس الامن يعقد في وقت أصبحت فيه قضية ناميبيا لا تبشر بأي أمل بحدوث تطور ايجابي . ومع ذلك فانه وفقا للقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) و ٢٢٤٨ (د إ - ٥) الصادرين عن الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ و ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ ، أصبحت ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة لمنظمة الامم المتحدة ، التي تمارس من خلال مجلس الامم المتحدة لناميبيا السلطة الادارية القانونية على الاقليم حتى ينال استقلاله .

ورغم التأييد الاجماعي لمقرر الجمعية العامة ولفتوى محكمة العدل الدولية ، فقد رفضت جنوب افريقيا التعاون مع المنظمة .

وعلى الرغم من ذلك ، تمكن مجلس الامن من اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كأساس لتسوية مسألة ناميبيا بخطة يتم التفاوض عليها بعناية وتضع الطرق والاساليب التي يمكن بها لشعب ناميبيا أن يقرر مستقبله لنفسه عن طريق انتخابات حرة تحت إشراف ومراقبة الامم المتحدة .

أي ضربة من ضربات القدر تلك التي حالت حتى الآن دون وفاء المجتمع الدولي على نحو كاف برغبة الشعب الناميبي المشروعة في الاستقلال ، رغم الجهود المكثفة التي بذلتها الامم المتحدة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي أنهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي حدد خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وأي معجزة من معجزات التاريخ تلك التي مكنت نظام جنوب افريقيا العنصري من مواصلة احتلاله غير الشرعي لهذا الاقليم الدولي دون عقاب ، رغم قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة ، ورغم قيام مجلس الامم المتحدة لناميبيا بتعبئة الرأي العام الدولي بقوة من أجل استقلال ذلك الاقليم .

إن ما تبديه بريتوريا من صلف وتعنت ونفاق ورغبة واضحة في تكريس الفصل العنصري ، ومواصلة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، علاوة على التواطؤ الاجرامي الذي تبديه بعض الدول هو أبلغ دليل على كل هذا . فلا الدروس المستقاة من تاريخ الاستعمار ، ولا القيم الانسانية التي تعترف بها كل ما يسمى بالمجتمعات المتحضرة ، ولا حتى التأييد العظيم الذي تحظى به القضية الناميبية في كل ركن من أركان العالم ، ساعدت على إحداث أي تغيير في السياسات الاستعمارية التي ينتهجها نظام الفصل العنصري . بل على النقيض من ذلك فما زالت بريتوريا تعكف على تدبير الخدع والحيل الجديدة ، لتمنع أو تعطل قدر استطاعتها من حصول ناميبيا على الاستقلال حتى تواصل نهبها الوحشي لموارد الاقليم ، والافلات من الضغط الدولي المكثف الذي يمارس ضدها من أجل إنهاء استعمار ذلك البلد .

إن مسألة "الربط" التي ما فتئت جنوب افريقيا تتعلل بها إنما تستند الى مغالطة تاريخية خطيرة تعمد الى إقحام الحالة في ناميبيا والجنوب الافريقي بصفة عامة ، في اطار العلاقات بين الشرق والغرب . ونحن نرفض رفضا قاطعا كل المؤامرات الرامية الى صرف انتباه الرأي العام الدولي عن القضية الرئيسية وهي تحقيق تطلعات الشعب الناميبي في الحرية وتقرير المصير والاستقلال الوطني .

ولم يفت المجتمع الدولي ولا مجلس الامن إدراك أن هذا "الربط" لا صلة له بالموضوع . وكان نظام الاقلية في جنوب افريقيا يتصور أن بوسعه النيل من يقظتنا بادعاء رغبة مزيفة في التفاوض ، عن طريق إنشاء "حكومة مؤقتة" في ناميبيا . وقد اتخذ المجلس القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الذي أكد فيه رفضه لمسألة "الربط" ، وأدان جنوب افريقيا لإقامتها تلك الحكومة المزعومة ، وأعلن أن هذا العمل لاغ وباطل .

ومن الاهمية بمكان أن نشير الى أن مجلس الامن بموجب هذا القرار أعلن أن قيام جنوب افريقيا بإقامة "حكومة مؤقتة" في ناميبيا يشكل إهانة مباشرة للمجلس ، وتحديا صارخا لقراراته ، ولا سيما القراران ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، كما حذر جنوب افريقيا مرة أخرى من أن رفضها التعاون في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) سيضطره الى الاجتماع على الفور للنظر في اتخاذ الخطوات الواجبة وفقا للميثاق ، بما في ذلك الاحكام الواردة في الفصل السابع منه ، وذلك لحملها على الامتثال لقرارات الامم المتحدة .

ونرى لزاما علينا أن نقول إنه منذ اتخاذ القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، تخلى نظام الاقلية في جنوب افريقيا عن حذره وكشف للمجتمع الدولي عن عزمه على مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا . ومازال تكثيف عمليات القمع وعسكرة الاقليم ونهب موارده ، علاوة على أعمال العدوان ضد البلدان المجاورة ، يشكل الدعامة الاساسية للسياسة الاستعمارية التي تضرب عرض الحائط بقرارات الامم المتحدة ذات الصلة والضغوط الدولية لفرض جزاءات إلزامية شاملة ، والتحذيرات الاخيرة التي وجهها اليها مجلس الامن .

وبالإضافة الى ذلك فإن بريتوريا ، بإخطارها الامين العام رفضها تغيير موقفها فيما يتعلق بالنظام الانتخابي و"الربط" بين استقلال ناميبيا وسحب القوات الكوبية ، تقدم الدليل الواضح على أنها غير مستعدة للتفاوض مع الامم المتحدة .

ما الذي نحتاجه من دليل أبلغ من أن التحذيرات التي وجهها مجلس الامن في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) لم تحمل نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا على التخلي عن موقفه القائم على الملف والتعجرف والشهوة الاستعمارية ؟ ما الذي نحتاجه أكثر من

ذلك لإثبات أنه لن يتسنى التصدي لتحدي جنوب افريقيا المستمر للامم المتحدة ما دام ذلك البلد يحظى بتدليل بعض الدول وتواطئها وتعاونها الاقتصادي والعسكري ، وما دام بعض أعضاء المجلس يعمدون الى إحباط الجهود الرامية الى فرض جزاءات إلزامية شاملة على بريتوريا بموجب الفصل السابع من الميثاق ؟

منذ عشرين عاما مضت ، ورغم تصريحاتنا المناهضة للاستعمار وتنديدنا وإدانتنا للسياسة الاستعمارية البغيضة التي تتبعها جنوب افريقيا ، مازال النظام العنصري في ذلك البلد يواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا دون عقاب . ويقيناً أن الجزاءات الانتقائية التي اعتمدتها بعض الدول ضد جنوب افريقيا ، دليل على إصرار تلك الدول على ممارسة الضغط عليها لتمهيد الطريق أمام عملية إنهاء الاستعمار في ناميبيا . ومع ذلك فإن أثر مثل هذه الجزاءات ليس قويا بالدرجة التي تكفي لتغيير موقف بريتوريا المتعنت .

ويرى وفد بلادي أن الجزاءات الإلزامية الشاملة هي أفضل وسيلة لإرغام جنوب افريقيا على أن تدفع ثمنا باهظا لاحتلالها ناميبيا ، وحملها في نهاية المطاف على تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

أما الحجة القائلة بأن الجزاءات الإلزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا لن تكون فعالة من الناحية السياسية ، وستكون ضارة بشعوب المنطقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، فإنما تنطلق من منطق الدفاع عن المصالح الاقتصادية والمالية القوية للمتواطئين مع بريتوريا الذين يسعون الى تكريس مصالحهم في الجنوب الافريقي . فكيف يمكن أن نفهم أن مثل هذه الجزاءات غير فعالة وضارة في حين أن ضحاياها المفترضين هم أول من يحبذها ؟

ما من شك في أن الجزاءات الإلزامية سيكون من شأنها عزل جنوب افريقيا ، وبالتالي إجبار نظام الفصل العنصري على الامتثال لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بمسألة ناميبيا . ومن هنا فمن الاهمية بمكان أن يقوم مجلس الامن بتحمل مسؤولياته ، وأن يقرر فرض مثل هذه الجزاءات ، وتعويض شعوب المنطقة عن التضحيات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي قد تترتب عليها .

ولا يكفي أن ندين نظام جنوب افريقيا لاستمراره في احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وقمعه الوحشي للشعب الناميبي ، وسياساته وممارساته القائمة على الفصل العنصري ، والانتهاكات الصارخة الاخرى لحقوق الانسان . ولا تكفي المطالبة بوضع حد فوري لهذه السياسات . ولا يكفي التنديد بسجن واحتجاز الناميبيين على يد نظام الاقلية ، أو المطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين في ناميبيا دون شروط . ولا يكفي أن نشجب العسكرة الشاملة للإقليم من جانب جنوب افريقيا ، وفرضها الخدمة العسكرية الاجبارية على الناميبيين ، وتجنيدها الناميبيين وتدريبهم بالقوة لتشكل منهم جيوشا قبلية ، وتجنيد المرتزقة وغيرهم من العملاء الاجانب لتنفيذ سياساتها القمعية وعدوانها الخارجي .

إن الشعب الناميبي الذي يدافع عن قضية عادلة تحت القيادة المسؤولة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، عقد العزم على مواصلة كفاحه في سبيل التحرير الوطني . ولتحقيق تطلعه المشروع في الاستقلال فإن هذا الشعب على استعداد لبذل الدماء دفاعا عن نفسه ضد عدوه الشرس ، بل إنه على استعداد للتخلي عن كفاحه المسلح ، إذا ما كان النظام العنصري في جنوب افريقيا على استعداد لوضع حد للعنف والدخول معه في حوار . وقد أعلنت سوابو بالفعل عن استعدادها لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع بريتوريا بغية البدء فورا ودون شروط في تنفيذ خطة الامم المتحدة .

إن المظاهرات العديدة التي نظمتها سوابو في العام الماضي ، على الرغم من عمليات القمع الوحشي التي دبرتها قوات بريتوريا ، أنمع برهان على إرادة الشعب الناميبي التي لا تتزعزع في مقاومة الاستعمار . ولكن مادام بعض أعضاء مجلس الامن يعمدون الى الحيلولة دون استخدام الوسيلة السلمية الوحيدة الكفيلة بكسر تعنت بريتوريا ، ستظل ناميبيا تشكل بؤرة للتوتر والمصادمات الدموية ، ومصدرا للصراع في المنطقة .

إن المعارضة المستمرة لفرض الجزاءات الملزمة ضد جنوب افريقيا تحقق مآرب نظام الفصل العنصري . فمن ناحية يسوق هذا النظام الى صالحه ، في شكل ابتزاز سياسي واقتصادي ، الذريعة القائلة بأن هذا الإجراء غير فعال وفي غير أوانه ومؤذ . ومن ناحية أخرى ، يتذرع النظام بالاقتناع الزائف المتمثل في أن اتخاذ جزاءات ملزمة ضده سيكون قاتلا بالنسبة لاقتصاد شركائه التجاريين الرئيسيين .

ولهذا السبب تعتقد بلادي أن رفض اتخاذ الجزاءات أسلوب تآمري خطير ومعضلة زائفة وتملص من المسؤولية من جانب بعض أعضاء المجتمع الدولي . ولهذا أيضا فإنني ، باسم حكومة توغو ، أناشد بإلحاح مجلس الامن ، وبصورة خاصة الاعضاء الدائمين فيه ، أن يصوتوا لصالح فرض الجزاءات الاقتصادية الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

منذ أكثر من ٣٠ عاما والنظام العنصري في جنوب افريقيا يوجه الى المجتمع الدولي رسالة واضحة تتمثل في أنه لا ينوي أن يذعن للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة . ولقد آن الاوان ليكون ردُّنا صارما ومسؤولا ومنطقيا . وينبغي أن يُذكِّر هذا الرد النظام العنصري في جنوب افريقيا الآن والى الابد بضرورة الامتثال الدقيق وغير المشروط ، ودون أي شروط مسبقة ، لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ولكي يكون هذا الرد مفهوما على النحو الواجب لابد أن يتضمن فرض الجزاءات الاقتصادية الالزامية الشاملة .

وإذا كنا نريد حقا أن نخدم قضية السلام ، يجدر بنا أن نتأكد من أن الشعب الناميبي لن يرغم على هدر المزيد من الدماء في سبيل تحقيق أمل لا يقدَّر بثمن ، سواء بالنسبة لنا أو بالنسبة له .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل توغو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى بلدي .

المتكلم التالي هو ممثل تونس . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد مستيري (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهاني الحارة على تقلدكم رئاسة مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . إن بلدكم ، بلغاريا ، معروف تماما بتفانيه من أجل إعلاء مبادئ الميثاق . ولذا فإننا نعقد الآمال الكبار بأن مداولات المجلس بشأن هذه المسألة الهامة ، ناميبيا ، ستنهض تحت توجيهكم الحكيم بقضية العدالة والسلام في الجنوب الافريقي .

وأود أيضا أن أتقدم بتهانينا الى سلفكم ، السفير مارسيللو ديلبيتش ممثل الارجنتين ، على الفعالية والكفاءة اللتين أدار بهما أعمال المجلس أثناء الشهر الماضي .

بمشاعر الإحباط العميق نجتمع هنا اليوم ، بعد مرور ٢١ عاما على إنهاء الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، لنشجب مرة أخرى استمرار الاحتلال غير الشرعي لاقليم ناميبيا من جانب نظام جنوب افريقيا .

في عام ١٩٦٠ ، وباتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٥١٤ (د ـ ١٥) ، سعى المجتمع الدولي الى إنهاء حقبة الاستعمار . وقبل ذلك بخمسة عشر عاما ، أعلن واضعو ميثاق سان فرانسيسكو عن الحاجة الى اقامة المساواة بين الامم وعن حق كل شعب في تقرير المصير . وقد عهدوا إلى المنظمة العالمية بدور الرائد في عملية انهاء الاستعمار . واليوم ، وبرغم إحراز بعض النجاح ، لم تُكمل المنظمة المهمة التي أوكلت اليها . ففي بعض الظروف ، وفي هذه الحالة ناميبيا ، أظهرت المنظمة افتقارا غريبا الى السلطة . وهذا أمر مؤسف بصورة أكبر لان ناميبيا هي الاقليم الذي تضطلع الامم المتحدة تجاهه بمسؤولية خاصة . ما من مسألة أخرى تناولتها منظمتنا حظيت بهذا التوافق الواضح في الآراء أو أعطيت هذا القدر من المبادئ التوجيهية الدقيقة .

ولهذا فإن مسألة ناميبيا ذات أولوية رئيسية ، لان المنظمة تتحمل مسؤولية خاصة تجاهها منذ عام ١٩٦٦ ، عندما قررت تولي الإشراف على الإقليم . فيما يتصل بناميبيا ، هناك توافق واضح في الآراء . لقد وافق عليها أعضاء المجلس بالاجماع ،

وتتوفر بشأنها فرص لاحداث تغيير سلمي وعادل ، كما ينص على ذلك قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولكن بعد مرور تسعة أعوام على اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو ثمرة جهود عديدة ، لم نبدأ حتى في تنفيذه . ومع ذلك فقد أثار اتخاذه ، عن وجه حق ، الآمال بايجاد حل تفاوضي وعادل وسلمي للمشكلة . بيد أن هذه الآمال التي أبقيت حية بالكاد قد تلاشت تدريجيا بسبب التعنت الصلف الذي تبديه حكومة جنوب افريقيا .

لقد مضت تسعة أعوام زاد خلالها نظام جنوب افريقيا خططه التعويقية لخنق خطة الامم المتحدة وإدامة احتلاله غير الشرعي . اليوم تبددت الآمال التي أثارها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ويبدو أن نيل ناميبيا للاستقلال في هدوء وسلام يتعرض لخطر جدي . وبغية تقويض خطة الامم المتحدة تحاول حكومة جنوب افريقيا باستمرار أن تصور هذه المسألة ، التي هي ببساطة ووضوح مسألة إنهاء استعمار ، على أنها صراع بين الشرق والغرب وأن توجد ربطا ، عن طريق حيلة صارخة بقدر ما هي غير مقبولة ، بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

وفي هذه الاثناء تتزايد القائمة الطويلة للجرائم التي تقترفها جنوب افريقيا أكثر فأكثر . وهكذا يسعى نظام بريتوريا الى تصعيد أعماله القائمة على القمع والعنف المكثفين في محاولة يائسة لإخماد المقاومة المتزايدة التي يبديها الشعب الناميبي والسيطرة عليها . وإذ يرفض النظام التوصل الى تسوية عادلة وسلمية وتفاوضية مع الممثلين الاصليين للشعب الناميبي ، فإنه قد فرض حالة الطوارئ وهو يستخدم القوة والعنف لاحتجاز آلاف الابطال الذين يخوضون الكفاح ضد الفصل العنصري والسيطرة الاستعمارية .

وعلاوة على ذلك ، ما برح نظام بريتوريا يزيد من أعماله العدوانية والمزعزعة للاستقرار ضد البلدان الافريقية المستقلة المجاورة . وهو يحاول أيضا زرع الفرقة الداخلية ونهب موارد ناميبيا الطبيعية والبشرية واستخدام الاقليم كقاعدة لشن الهجمات ضد البلدان المجاورة .

منذ عام ١٩٧٦ والنظام العنصري في جنوب افريقيا يحاول في مناسبات عديدة فرض حكومة مزعومة على ناميبيا ، وهي حكومة تفتقر الى أي تمثيل ولكنها تخضع لمصالحه وايديولوجيته . وآخر الحيل السياسية كانت إقامة حكومة مؤقتة مزعومة في ناميبيا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ عن طريق ما يسمى بالمؤتمر المتعدد الاطراف . وإنشاء هذه الحكومة المزيفة في ويندهوك ، وهي خطة تتناقض تناقضا مباشرا وأحكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد أدين على نطاق واسع في أوساط المجتمع الدولي .

والواقع أن مجلس الامن اتخذ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي أعلن فيه ، من بين امور أخرى ، أن ذلك الاجراء ، المرتكب أثناء انعقاد مجلس الامن ، شكل وصمة عار على جبين المجلس وتحديا سافرا لقراراته ، لا سيما القراران ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . وقد اعتبر المجلس عمل جنوب افريقيا ذاك عملا غير شرعي وأعلن أنه لاغ وباطل وأنه لن يحظى بالاعتراف ، لا من الامم المتحدة ولا من أي دولة عضو . كما أكد أنه لن يُعترف أيضا بأي ممثل أو أي جهاز يُنشأ استنادا الى ذلك الاجراء . وطالب جنوب افريقيا بالتخلي فورا عن ذلك العمل الانفرادي اللاشرعي .

في ذلك الوقت قال الامين العام للمنظمة إن تشكيل "حكومة مؤقتة" في ناميبيا ألقى ظلالا قاتمة من الشك على النوايا الحقيقية لحكومة جنوب افريقيا فيما يتصل بالتماس حل لمشكلة ناميبيا بتطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي وافقت عليه .

ويتضح جليا أن حكومة جنوب افريقيا لا تنوي قط أن تحترم الشرعية الدولية وتنسحب من ناميبيا في مستقبل قريب .

وأمام هذا التحدي ، فإن لزاما على مجلس الامن وكل الدول الاعضاء باتخاذ موقف حازم . وإننا ندرك يقينا الصعوبة المعنوية والسياسية الكامنة في اللجوء الى العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . ولكن لا يبدو أن هناك في الظروف الحالية أي بديل آخر .

إن تعنت جنوب افريقيا ورفضها انتهاج موقف معقول لا يترك أمامنا أي خيار . ونكرر هنا ما قاله فريق الشخصيات البارزة التابع للكومنولث فيما يتعلق بمشكلة الفصل العنصري

"إن سلاح العقوبات الاقتصادية وحده هو الذي يسمح بتجنب حالة تهدر فيها أرواح بشرية قد تتجاوز الملايين؛ بل قد تصبح أكبر حمام دم منذ الحرب العالمية الثانية " .

وتونس ، من جانبها ، لا يمكنها إلا أن تؤكد مرة أخرى أن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) مازال الاساس الوحيد المقبول لتسوية سلمية تفاوضية للمسألة الناميبية . ونحن نهيب بكل اولئك الذين تعاطفوا مع جنوب افريقيا حتى الآن أن يجعلوا أفعالهم متسقة مع أقوالهم ومعتقداتهم .

والذين يحولون دون فرض الضغوط الملائمة على حكومة جنوب افريقيا لتغيير مسار الاحداث يتحملون مسؤولية كبيرة أمام التاريخ ـ مسؤولية إطالة أمد معاناة أبناء ناميبيا وجنوب افريقيا ؛ واشاعة عدم الاستقرار في جميع أركان الجنوب الافريقي ، مما يعرض القارة بأكملها للخطر ويهدد بالتالي سلام العالم وأمنه .

ان تونس تتضامن كل التضامن مع الشعب الناميبي ومع ممثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ونحن مقتنعون بأن العمل الدولي المتسق لفرض عقوبات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا يشكل الوسيلة الوحيدة لإحداث تغيير سلمي في سياسة ذلك البلد .

وفي ظل الظروف الحالية ، فإن العقوبات الالزامية الشاملة لا تزال السلاح الوحيد الفعال بيد الامم المتحدة والوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تبدد الشكوك والأوهام والوسيلة الوحيدة التي تؤكد سلطة الامم المتحدة وتكفل تنفيذ أحكام الميثاق تنفيذا فعالا وقويا .

على مر السنوات استطاعت سوابو أن ترتقي الى مستوى رسالتها التاريخية رغم القمع الجماعي الذي يمارسه نظام بريتوريا ضد المناضلين وضد الشعب . وإن سام نوجوما ، رئيس سوابو ، حدد الدور والمهمة التاريخية لهذه المنظمة بالعبارة التالية:

"ذات يوم ، حين يكتب شعب تاريخ ناميبيا الحرة والمستقلة فإنه سيقول إن سوابو عملت بحزم بينما تردد آخرون وإنها ضحت بنفسها من أجل قضية التحرر المقدسة عندما فرّط فيها آخرون" .

فلنبتعد عن الذين يقدمون التنازلات ويماطلون لأن جوانب الحالة واضحة جدا .

إن البلدان الافريقية تقدر كل التقدير مواقف أعضاء المجلس الصائبة ورغبتهم وحسن نواياهم . لكن الوقت قد حان لاتخاذ اجراء حاسم ينم عن التصميم . وإننا نثق بأن أعضاء مجلس الامن سيفون بالمسؤوليات التي أناطها بهم الميثاق ولن يتنصلوا من التزاماتهم فيخيّبوا آمال الشعب الناميبي والشعوب الافريقية قاطبة ، بل وآمال كل الشعوب التي تؤمن بالحرية والاخاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ والى بلادي .

المتكلم التالي ممثل موزامبيق . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل بياني أن انتهز هذه الفرصة لاعرب عن عميق امتناني للشرف الذي اسبغتموه عليّ بالسماح لي بمخاطبة هذا المجلس الهام . وأنا واثق من أن هذه المناقشة تحت قيادتكم الحكيمة ستكون مثمرة للغاية . إن موزامبيق وبلغاريا تتمتعان بافضل العلاقات .

واسمحوا لي أيضا أن اعرب عن امتناني الخالص لسلفكم على الاسلوب الذي أدار به أعمال مجلس الامن خلال شهر آذار/مارس المنصرم .

إن عقد مجلس الامن لهذا الاجتماع المكرس لمسألة ناميبيا لامر بالغ الاهمية . فهو ذروة سلسلة من المؤتمرات الدولية التي انعقدت خلال العام الماضي حول مسألة ناميبيا ، بما فيها المؤتمر الدولي المعني بالجزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ، والمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، ومؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز ، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لناميبيا . وتبين نظرة عابرة أن هذه المؤتمرات حققت نتائج باهرة تعبر عن عزم وتصميم المجتمع الدولي على اتخاذ الاجراء الفوري الرامي الى استئصال شأفة الفصل العنصري وتحقيق استقلال ناميبيا .

إن أهمية اجتماع المجلس هذا أكدتها التطورات الخطيرة التي تتكشف يوميا في الجنوب الافريقي نتيجة لاستمرار نظام جنوب افريقيا العنصري في ممارسة سياسة الفصل العنصري ومواصلة احتلاله اللاشرعي لناميبيا وارتكاب أعمال العدوان المتكررة ضد دول المواجهة .

إننا نجتمع مرة اخرى في مجلس الامن للنظر في مسالة ناميبيا الحاسمة الاهمية . وهذه المسالة لا تزال معنا لاكثر من أربعة عقود تزامنت مع عمر هذه المنظمة كله . مع ذلك ليست هناك أية اشارة على حدوث أي تغير في موقف بريتوريا المتعنت .

قبل عقدين ، أعلنت الامم المتحدة أن وجود جنوب افريقيا العنصرية المستمر في ناميبيا وجود لاقانوني ، وأنهت انتدابها على الاقليم . وأدى هذا القرار الى انشاء مجلس ناميبيا باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة لادارة الاقليم .

ومحكمة العدل الدولية ، من جانب آخر ، اعتبرت استمرار جنوب افريقيا في احتلال ناميبيا عملا غير قانوني يشكل انتهاكا للقانون الدولي .

ومما لا يمكن انكاره أن المجلس لم يتمكن من الوفاء بولايته . وترجع المسؤولية عن ذلك الى غطرسة وتصلب نظام بريتوريا العنصري والدعم الذي يحصل عليه من بعض البلدان الغربية .

عندما اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، عقب مشاورات مكثفة مع جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة سوابو الممثل الشرعي الوحيد لناميبيا ، ونظام جنوب افريقيا ، ازداد الامل في أن تجرى انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة في ناميبيا كلها ، وفي أن يتوج هذا باستقلال ناميبيا . إلاّ أن هذه التوقعات لم تتحقق بعد .

لقد أحبطت جنوب افريقيا العنصرية بإصرار - عن طريق مناوراتها التسويفية - عملية استقلال ناميبيا . وإصرار نظام الاقلية على ربط تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ليس سوى محاولة يائسة لاقحام مسائل دخيلة بغية الابقاء على السيطرة على ناميبيا ، ومواصلة الحصول على فوائد اقتصادية واستراتيجية نتيجة احتلال الإقليم .

إن استقلال ناميبيا ، ووجود قوات أجنبية في أنغولا - بناء على دعوة الحكومة الشرعية لذلك البلد أمران لا علاقة بينهما ولا يمكن استخدام ربطهما لتأخير استقلال ناميبيا أكثر من ذلك . إن القوات الكوبية موجودة في أنغولا بناء على دعوة من حكومة أنغولا للمساعدة على الدفاع عن البلاد من غزوات جنوب افريقيا ، كما تنص على ذلك المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ، ومن ناحية أخرى ، ان استقلال ناميبيا مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية انهاء الاستعمار وينبغي معالجته بموجب أحكام إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ينبغي إنهاء استعمار ناميبيا كما ينبغي أن يعاد الى شعبها حقه الموروث في أن يكون سيد مصيره .

لقد تدهورت الحالة في ناميبيا مؤخرا بشكل خطير . إذ حول نظام جنوب افريقيا العنصري البلاد الى معسكر اعتقال ضخم . وأعمال الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل العشوائي التي ترتكب ضد المدنيين العُزَّل وأعمال اغتيال الوطنيين المناضلين تعد

أحداثا يومية في حياة الشعب الناميبي . وإضفاء الطابع العسكري على المجتمع حقيقة أخرى في ناميبيا . وحتى يسيطر النظام العنصري على سكان ناميبيا الذين يبلغ عددهم مليونا ونصف مليون من الافراد ، فإنه يحشد أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ جندي في الإقليم . كما وضعت جنوب افريقيا العنصرية في ناميبيا بعض أحدث الأسلحة في القارة الافريقية بأكملها . ويستخدم النظام العنصري الاقليم مختبرا لتجربة أسلحته الجديدة .

إن احتلال النظام العنصري المستمر غير المشروع لناميبيا مكلف للغاية للشعب الناميبي ، وذلك فيما يتعلق بالنهب والاستنزاف المستمرين لموارد الإقليم الطبيعية . وهذا الاستغلال يستمر دون هوادة ، رغم إصدار مجلس الامم المتحدة لناميبيا في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ للمرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

ورغم معارضة المجتمع الدولي القوية ، يواصل النظام العنصري محاولاته لفرض حل داخلي مزعوم عن طريق إقامة ما يسميها حكومة مؤقتة . وترمي هذه المحاولات الى استبعاد منظمة سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، عن عملية تقرير المصير ، كما ترمي الى فرض نظام عميل يكفل سيطرة جنوب افريقيا العنصرية الاستعمارية على ناميبيا والاستغلال المستمر للموارد الطبيعية لذلك البلد مستقبلا .

لقد استخدم نظام جنوب افريقيا ناميبيا بشكل منتظم قاعدة انطلاق لاعماله العدوانية والتخريبية ضد دول مجاورة ، وبخاصة أنغولا .

وجرى التأكيد المرة تلو المرة على أن جنوب افريقيا لم يكن بوسعها أن تتصرف بمثل هذه الغطرسة لولا المساعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية التي تتلقاها من بعض البلدان الغربية . إن الاستخدام غير الحكيم الذي لا مبرر له لحق النقض من جانب بعض أعضاء مجلس الامن ، كلما اقتُرحت تدابير ملموسة وفعّالة ترمي الى تسوية مسألة ناميبيا ، فسرته بريتوريا بأنه ترخيص بمواصلة سياساتها الاستعمارية في ذلك الاقليم الخاصة بالفصل العنصري وسياستها العدوانية ضد بلدان مجاورة .

فضلا عن ذلك ، مكنت هذه المساعدة جنوب افريقيا من أن تبني آلة قمع ضخمة حديثة لا تستخدمها في قمع شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا التعيسين فحسب وانما أيضا في شن حملتها الإرهابية على جيرانها . وبسبب انتهاك بعض البلدان لحظر توريد الأسلحة المفروض ضد جنوب افريقيا العنصرية ، أصبح ذلك البلد منتجا ومصدرا كبيرا لأسلحة الحرب . ومن المعتقد أنه بمساعدة بعض البلدان الغربية تمكنت جنوب افريقيا العنصرية من الحصول على معرفة تقنية كبيرة ، وانها قادرة الآن على انتاج أسلحة نووية . وغني عن الذكر الخطر الذي يفرضه هذا ، لأن تصرف جنوب افريقيا العنصرية - أو ربما على أن أقول سوء تصرفها - واضح .

إن المساعدة الاقتصادية المقدمة الى جنوب افريقيا لا تمكنها من مواصلة سياستها الإجرامية القائمة على الفصل العنصري فحسب ولكنها تمول أيضا احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا وحربها العدوانية ضد دول مجاورة .

الى متى ينبغي لشعب ناميبيا أن يعاني وان يقدم التضحيات من أجل حريته ؟ لقد نفد الصبر . وعلى المجتمع الدولي أن يعتمد الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، جميع التدابير المتوفرة لديه بشكل أكثر تضافرا وحسما ليضمن حرية شعب ناميبيا في نهاية الأمر .

إن الشعوب من جميع أنحاء العالم تعرب بشكل علني عن سخطها العميق على الفصل العنصري ، والاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، والعدوان المسلح وأعمال التخريب التي ترتكب ضد بلدان مجاورة . إن الوقت في صالح الحرية والعدالة والديمقراطية لكل من ناميبيا وجنوب افريقيا .

لم يعقد هذا المجلس لتكرار ما قيل مرات عديدة . وشعب ناميبيا المناضل يتطلع الى اجتماع المجلس هذا من أجل شيء مختلف ، شيء يؤكد له أن المجتمع الدولي بأسره يؤيده . وعبارات التضامن ليست كافية وانما يتطلب الأمر أحيانا القيام بشيء جديد . لقد حان الوقت للعمل وليس للكلام . وينبغي ألا يظل البلد الذي يتحدى إرادة المجتمع الدولي كله دون عقاب . لقد جرى التسليم بالفعل بأن جنوب افريقيا العنصرية ليست بلدا محبا للسلام ، وبأن سياساتها القائمة على الفصل العنصري تشكل تهديدا

للسلم والامن الدوليين . ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن نظام جنوب افريقيا لا يـــزال وسيظل مصدر إجحاف وعنف دائم في منطقة الجنوب الافريقية .

يتضمن ميثاق الامم المتحدة احكاما واضحة ـ لم يعمل بها حتى الآن ـ بشـــأن التدابير التي يمكن أن تلجأ اليها المنظمة العالمية إذا ما تعرض السلم والامـــن العالميان للتهديد أو انتهكا أو وقعت أعمال عدوان مستمرة . ولذلك فليوجه مجلـــس الامن رسالة واضحة لا لبس فيها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم سيادة الرفيق بوريس تسفيتكوف بالتهنئة القلبية بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . إننا على ثقة أنكم ، كممثل لجمهورية بلغاريا الشعبية ، التي تربطها بالجمهورية الديمقراطية الالمانية أوثق العلاقات الودية ، ستستخدمون خبرتكم الثرية ومهاراتكم الدبلوماسية العظيمة لقيادة هذه الهيئة بما يحقق تسوية عادلة لمسألة ناميبيا ، ونتمنى لكم النجاح في الاضطلاع بمهام منصبكم المسؤول لصالح قضية شعب ناميبيا المقهور . إننا نكنّ لكم الاحترام باعتباركم ممثلا بارزا لبلدكم الذي أيّد دائما وبكل حماس قضية التحرير الوطني والاجتماعي للشعوب .

نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لممثل الارجنتين السفير مارسيللو ديلبيتش الذي قاد أعمال المجلس في الشهر الماضي .

الرئيس الرفيق ، يود وفد بلادي أن يقدم الشكر لكم ولأعضاء مجلس الامن لإتاحة هذه الفرصة لي لأوضح موقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشأن الحالة في ناميبيا .

إننا نعتبر أن هذه السلسلة من الجلسات ، التي تنعقد بناء على طلب مجموعة الدول الافريقية وبلدان حركة عدم الانحياز ، عاجلة وجاءت في الوقت المناسب . ونحن نعلن عن موقفنا هنا لاننا نشعر بقلق بالغ ، كما هو الحال بالنسبة لغالبية الدول ، إزاء تدهور الحالة في الجنوب الافريقي . إن سياسة إرهاب الدولة في جنوب افريقيا نفسها وضد الدول المجاورة ، واستمرار الاحتلال غير القانوني لناميبيا وتصعيد الحملة المهلكة ضد الشعب الناميبي ، تشكل أكثر من أي وقت مضى تهديدا للسلم والامن الدوليين .

لقد حلل السيد شيو بن غوريراب ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ووزير خارجية المنظمة ، الحالة في ناميبيا بشكل يثير الإعجاب ، وكشف السياسة الإجرامية التي تنتهجها بريتوريا بحقائق عديدة مفزعة . إن نظام الفصل العنصري لا يمكنه اتباع هذه السياسة إلا لانه يعرف تماما أن أكثر الدوائر العدوانية والرجعية في عالم الامبريالية تقف إلى جانبه . وما زالت هناك قوى تمرّ ، إصرارا يخالف كل منطق معقول ، على ما أسموه الارتباط البنّاء أو ما يسمى الربط اللذين رُفضا وأُدينا في العالم كله ، إن هذه القوى تجد التأييد بصفة خاصة من جانب الذين يحولون دون اتخاذ تدابير حاسمة ضد جنوب افريقيا ، سواء هنا في الامم المتحدة أو في المنظمات الدولية الاخرى .

تلك هي العقبات التي تعوق منح الاستقلال لناميبيا على أساس قرارات الامم المتحدة ، بما في ذلك قرارا مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لان هذه العقبات تعزز الموقف المعوّق الذي تنتهجه بريتوريا . وما من تاكيدات رسمية أو تدابير جزئية يمكنها أن تخفي تلك الحقيقة . إن الشعب الناميبي لا يحتاج إلى سياسة المعيار المزدوج ، ولا إلى حقوق النقض أو التصويتات السلبية في مجلس الامن ولكنه يحتاج إلى قرارات حاسمة واضحة من شأنها أن تؤدي إلى حل عادل لمسألة ناميبيا .

إن حرب العدوان غير المعلنة التي تشنها جنوب افريقيا ضد الشعب الناميبي يقع ضحيتها الابرياء كل يوم . وقد اكتسى إضفاء الطابع العسكري على الإقليم أبعادا لم يسبق لها مثيل . والعنصريون لديهم جيش قوامه ١٠٠ الف شخص في ناميبيا . وبالإضافة إلى ذلك يوجد المرتزقة الماجورون . وفي كل يوم يقتل المحتلون أكثر من عشرة من المدنيين ، ناهيك عن المعاناة التي لا توصف والتي تثقل كاهل الشعب المقهور ، والتي يسببها استمرار أعمال الإرهاب وتطبيق تشريعات الفصل العنصري ، وناهيك أيضا عن الاستغلال المنظم الذي يدرُّ أرباحا طائلة ، لثروات البلد من جانب العنصريين وحلفائهم . هل من قبيل المصادفة أن الشركات عبر الوطنية تجيئ من نفس البلدان الغربية التي منعت حتى الآن اتخاذ أية خطوات فعالة لإنهاء الاحتلال غير الشرعي ؟ إن ما يجري في ناميبيا اليوم ، هو استعمار نموذجي أدانته الامم المتحدة

بموجب ميثاقها كما أدين في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . إنه الاستعمار بكل آثاره التدميرية ، وبكل الخطورة البالغة التي تضيفها إليه طبيعة الفصل العنصري اللاإنسانية التي تهدد السلم . إن شعلة الحرب تنتقل من ناميبيا إلى جمهورية أنغولا الشعبية المجاورة وإلى دول خط المواجهة الاخرى .

للمرة الثانية في هذا العام يتناول مجلس الامن في مناقشة واسعة مسائل الجنوب الافريقي ونظام الفصل العنصري على رأسها .

وفي عام ١٩٨٦ كرّست ثلاثة مؤتمرات دولية هامة لهذه المشكلة ، وخصص مؤتمران منها بصفة خاصة لمسألة ناميبيا . ويحق للمرء أن يسأل : إلى متى سوف تستمر هذه الانشطة دون هوادة حتى يتحقق لها النجاح في نهاية الامر ؟ من المتفق عليه بصفة عامة ، في نهاية المطاف أنه لن يكون هناك سلم أو استقرار أو أمن في الجنوب الافريقي ما دام الفصل العنصري موجودا . لقد أشير على نحو متكرر إلى وسائل حل هذا الصراع وأقرتها الغالبية العظمى من الدول . وفيما يتعلق بناميبيا فإن هذا يعني الرفض القاطع لجميع المناورات التي تستهدف منع تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويتضمن هذا ما يسمى بالتسويات الداخلية بالإضافة إلى الإبقاء على الربط المزعوم . إن رفض الربط كشرط مسبق وارد بشكل صريح في تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة S/18767 المتعلق بتنفيذ قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا . ويشارك وفد بلادي بالكامل الموقف الذي تم الإعراب عنه في هذا التقرير .

ومع ذلك ، هناك أمر واحد أصبح واضحا منذ وقت طويل ، وهو أن وقت النداءات قد فات ، والمطلوب الآن تنسيق أعمال دولية موحدة يقوم به مجلس الامن .

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد طلب بلدان عدم الانحياز بزيادة الضغط الدولي على جنوب افريقيا ، بما في ذلك فرض الجزاءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . إن الجزاءات الإلزامية الشاملة هي في الواقع أسلوب فعال لإرغام العنصريين على احترام أحكام القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وبالتالي احترام إرادة المجتمع الدولي . وفي البيان الذي أدليت به أمام هذه الهيئة بتاريخ ١٨ شباط/فبراير أوضحت بالتفصيل موقف بلادي إزاء هذه المسألة .

(السيد أوت ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

وما دام هذا الهدف لم يتحقق ، وما دام مجلس الامن لم ينفذ بقوة قراراته المتعلقة بمسالة ناميبيا ، ليس هناك سوى خيار واحد أمام الشعب الناميبي : انه سيواصل ، على جميع الجبهات ، كفاحه الشاق والمرير والبطولي لتنفيذ حقه في تقرير المصير ونيل استقلال بلده ، وان ممثله الشرعي والوحيد المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) لم تدع لنا مجالا للشك بهذا الشان .

وكذا يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد لسوابو ولكامل الشعب الناميبي ، في كفاحه العادل ، تضامن الجمهورية الديمقراطية الالمانية حكومة وشعبا دون تحفظ في المستقبل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على العبارات الرقيقة التي وجهها الي والى بلدي .

نظرا لتاخر الوقت اعتزم رفع الجلسة الآن . الجلسة التالية لمجلس الامن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله ستعقد ، بموافقة الاعضاء ، بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٣٠ . ارجو من أعضاء المجلس أن يتواجدوا هنا في الموعد حتى نتمكن من بدء اجتماعنا في الوقت المناسب .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠